

تدريس أصول الفقه - معوقات وحلول -

بقلم
د / ربيع لعور (*)



ملخص

المقال محاولة لتحليل ظاهرة تراجع استيعاب أصول الفقه؛ وترجع إلى ثلاثة أسباب هي: الطالب؛ الأستاذ، المقررات التعليمية؛ ثم ذكرت الحلول، وهي: التعميم قبل التخصص، التركيز على التمثيل الفقهي، استخدام المشجرات، إبعاد المقررات من المواضيع الخارجية، تأليف مقررات مشتركة تناسب المراحل التعليمية يشرف عليها كبار الأساتذة في الوطن، تطوير دور مسجد الجامعة في تدريس المتون العلمية، الدورات العلمية القصيرة، الجمع بين الامتحان الكتابي والشفهي، ضرورة تعليم مبادئ أصول الفقه قبل الجامعة، العناية بحياة علماء أصول الفقه والفقه، تأليف كتاب لأسئلة وأجوبة المادة.

الكلمات المفتاحية: أصول الفقه؛ التدرج؛ المقررات الدراسية؛ الدرس الأصولي.

(*) جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر.

rabiehb@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/03/02 □ تاريخ القبول: 2020/05/05 □ تاريخ النشر: 2020/06/01

• معهد العلوم الإسلامية جامعة الوادي •

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد: فقد أكرم الله تعالى أمة النبي ﷺ بهذا الدين، وجعله حياة لقلوبهم وصلاحاً لمعاشهم ومعادهم؛ فيوم أن استمسك المسلمون بدينهم عزوا وبزوا، ويوم أن تنكبوا دينهم انتكسوا وذلوا.

ولم يكن هذا التنكب قاصراً على التجرد من الدين فقط، بل كانت الجناية عليه باسم الدين أنكى وأشد، وما ذلك إلا بسبب البعد عن المنهج الصحيح في التفقه.

ولا غرو أن يكون علم أصول الفقه مضطرباً بهذا الدور العظيم في التوجيه والتسديد، أو الهدم والتبديد، ولا أدل على هذا من استحقاق الإمام الشافعي لقب المجدد على رأس المائة الثانية بسبب تصنيفه كتاب الرسالة، وهو أول كتاب دون في علم أصول الفقه؛ وهو ما حصّن العلم الشرعي من الدخلاء.

لكن هذا العلم الذي نضج وما احترق خبت جذوته في القرون المتأخرة؛ فولد انحرافاً بشعاً في الأحكام الشرعية؛ ظهرت أماراته من خلال سلوكات شائنة، وانحرافات مقبحة، ولدت ويلات لا أول لها ولا آخر، والواقع أكبر شاهد على ما نقول.

فمن تفسخ متن إلى إفراط جامع دار واقع الأمة بعيداً عن الفهم السديد للدين، والعلاج كامن في إصلاح هذا الداء بالرجوع الواعي إلى دراسة العلوم الإسلامية، وللعلماء المعاصرين جهود معتبرة في هذا الباب، وفي شتى العلوم الشرعية، ومن خلال مزاويتي لتدريس علم أصول الفقه سنين عدداً؛ وقفت على بعض المعوقات التي تحول دون الاستيعاب الأمثل لعلم أصول الفقه، وهو ما هدفت إلى بيانه من

تدريس أصول الفقه "معوقات وحلول" د. ربيع لعور

خلال هذه المقالة الموسومة ب: **تدريس علم أصول الفقه " معوقات وحلول "**.

1/ بيان أهمية موضوع البحث:

- ✓ أهمية علم الأصول بالنسبة إلى سائر العلوم؛ فهو رئيس العلوم على حد قول الإمام ابن عاشور.¹
- ✓ أنه يمثل الجهاز المناعي لسائر العلوم الشرعية.
- ✓ الحاجة الملحة إلى تقريب هذا العلم إلى الناشئة؛ وخاصة مع الحملات الشعواء التي يشنها الحداثيون على هذا العلم.
- ✓ مراجعات داخلية ونقادات علمية لترقية منهج التدريس.

2/ إشكالية البحث وأسئلته:

- إذا كان هذا العلم بهذه الأهمية؛ ومع اهتبال الجامعات الإسلامية بتدريسه نلاحظ تذبذبا في تحصيل هذا العلم وضعفا في تملك ناصيته، وهو ما يتولد عنه جراً على الاجتهاد والفتوى من غير تأهل أو جمود فيها.
- وهو ما يستدعي منا هذا التساؤل: ما هي معوقات فهم دروس علم أصول الفقه، وما هي الحلول الناجعة لتجاوز هذه العقبات من أجل الرقي بالدرس الأصولي.

3/ أهداف البحث:

- ✓ محاولة استبطان الأسباب التي تعيق الطلبة عن تحصيل هذا العلم والتمكن من فهمه.
- ✓ بيان العلاجات النافعة لهذه الأسباب.
- ✓ الوقوف على بعض الأخطاء المنهجية في تدريس مادة أصول الفقه.

1. انظر: حاشية التوضيح لابن عاشور (5/1).

✓ استشارة الموضوع لدى أساتذة الجامعات بغية استمداد خلاصة تجربتهم وعصارة فكرهم.

4/ منهج المعالجة:

المنهج المعتمد هو المنهج الوصفي، حيث سأعمد إلى تتبع الأسباب التي تفضي إلى ضعف تحصيل الطلبة كما سأفيد من المنهج التحليلي حيث سأحاول البحث عن العلل وبيان العلاج.

5/ الدراسات السابقة:

ما سأذكره هو خواطر استشارتني، وأنا أزالو تدريس هذه المادة في الجامعة أو المعاهد أو المساجد، ولا يعني هذا خلو الموضوع من دراسة سابقة، ويمكن الإشادة بدراستين؛ هما:

أ/ **مقدمات منهجية في طرق تعليم العلوم الشرعية علم أصول الفقه نموذجاً:** وهي مداخله من إعداد الأستاذ الدكتور: يوسي الهواري، حيث ضمنها سبع مقدمات منهجية في طريقة تدريس علم أصول الفقه؛ وهي دراسة قيمة في بابها؛ لكنه يؤخذ عليها أمران:

الأول: أنه دعا إلى دراسة تاريخ علم الأصول، إضافة إلى بعض العلوم الرديفة كعلم المنطق وبعض المسائل الكلامية؛ وهذا من شأنه أن يشوش على المبتدئين، وكلامه متجه في حق الطبقة المتوسطة.

الثانية: أنه ركز على المادة العلمية؛ وأغفل دور الأستاذ والطالب.

ومن هنا جاءت دراستي لسد هذه الثلمة، بمحاولة استيعاب النظر في الموضوع من جميع زواياه، مع الحرص على الحلول العملية.

تدريس أصول الفقه "معوقات وحلول" د. ربيع لعور

ب/ نحو منهج جديد لتدريس علم أصول الفقه : وهي دراسة للأستاذ الدكتور: محمد الدسوقي؛ حيث طمح صاحبها إلى التجديد في علم الأصول، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- ✓ إلغاء ما ليس من علم الأصول.
 - ✓ تدريس المقاصد بصورة وافية.
 - ✓ تطوير مفاهيم بعض الأدلة.
 - ✓ ربط القواعد بالفروع الفقهية ما أمكن.
- ومع جودة ما سطره؛ فإنني أخالفه في الآتي:
- ✓ توسعه في البحث التاريخي لعلم الأصول حيث استغرق نصف البحث تقريباً.
 - ✓ دعوته إلى التجديد على سنن ما قرره الدكتور حسن الترابي، دون بيان الآليات في ذلك.
 - ✓ اتكاؤه على الظنية في تجديد الأدلة الأصولية، مع أن الظنية لا يلزم منها حرية الاعتناق عن الدليل إلا بدليل أقوى.
 - ✓ يوافق على تعرية علم الأصول من المسائل الدخيلة؛ لكن ذلك ليس على إطلاقه؛ فمن أراد حذق الأصول فلا بد له من فهم كتب الأقدمين ونخلها.
 - ✓ الاهتمام بالجزئيات دون أعمال للكليات في بعض ما ذكره.
 - ✓ منهجه متعلق بموضوع الأصول أساساً كما تبينه وجهة نظره في التجديد وليس هذا هدفي، بل المراد بيان الطريقة الناجعة في تدريس هذا العلم.

هذا، ولست أدعي في بحثي جدّة من الناحية الموضوعية، وإنما تكمن الإضافة العلمية فيه من خلال الصراحة في الطرح، والواقعية في الحل، ويبقى سؤال النجاعة رهين حكم الناظرين في هذه الورقة ممن هم أقعد مني تجربة، وأرحب مني علماً، ولولم

يكن في هذا المقال إلا استشارة كوامن أساتذتنا لكفى.

بيد أنه يحسن التنبه إلى أمر مهم، وهي أن العلوم الشرعية متصلة ببعضها، مشتبكة في بعض مباحثها، فلا غرابة بعدئذ أن يلحظ الناظر أن كثيرا من مفردات المقالة غير مختصة بالدرس الأصولي، وهذا معقول عند المدرسين لعلوم الشريعة الإسلامية.

6/ خطة البحث: قد انتهى البحث - بحمد الله تعالى - إلى مبحثين وخاتمة.

أما المبحث الأول فهو مخصص للمعوقات، وقد عاجلتها من خلال ثلاث زوايا: دور الطالب، ثم ثنيت بدور الأستاذ، وختمت بدور المقررات الدراسية. وأما المبحث الثاني؛ فأخلصته لبيان الحلول المقترحة لتجاوز هذه المعوقات. وفي الخاتمة لخصت أهم نتائج هذه المقالة، وفيما يأتي تفصيل ما أجملته، مستعينا بالله تبارك اسمه.

المبحث الأول: معوقات تدريس أصول الفقه

من الملاحظ في الساحة العلمية تذبذب مستوى الطلبة؛ فبين قلائل يشار إليهم بالبنان، هم ملء السمع والبصر، جدًّا واجتهادا وفهما وتميزا؛ إلى أكثرية لا تعرف من علم الأصول إلا اسمه ومن بعض مباحثه إلا رسمه، وهذا ما يستحثنا إلى بيان مكمّن الخلل، ومن خلال التتبع والممارسة ألفت أن المعوقات ترجع إلى ثلاثة أسباب رئيسة، سأقف عليها من خلال الآتي:

السبب الأول: دور الطالب:

لطالب العلم دور كبير في إنجاح العملية التربوية؛ ذلك أن افتقاره لأستاذه، وذله بين يديه، واصطباره في تحصيل العلم؛ من أهم عوامل نجاح الدرس العلمي عموما، والدرس الأصولي خصوصا، ولهذا شرف طالب العلم في الإسلام؛ ففي حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال: «مَرَحَبًا بِوَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ

تدريس أصول الفقه "معوقات وحلول" د. ربيع لعور

﴿لَا يُؤْتِيهِ اللَّهُ الْوَيْسَانَ بِكُمْ﴾¹

وإنما شَرَّفَ طالب العلم؛ لأنه يتعنى تحصيل ما فيه كلفة مع توافر دواعي الدنيا للزهد فيه، يقول الإمام الألويسي: "﴿لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾: أي ليتكلفوا الفقاها فيه؛ فصيغة التفعّل للتكلف، وليس المراد به معناه المتبادر، بل مقاساة الشدة في طلب ذلك لصعوبته فهو لا يحصل بدون جد وجهد"².

فإذا أتينا إلى دور الطالب في تفهقر الدرس الأصولي؛ نجد أنه متسبب في ذلك من عدة نواح، منها ما هو من كسبه الذي يؤاخذ عليه، ومنها ما هو بريء منه، ويمكن تعديدها في النقاط الآتية:

1. غياب النية:

لا نقصد بالنية هنا ما هو متعارف عليه من وجوب الإخلاص لله تبارك وتعالى؛ فهذا أمر بديهي لا ينبغي أن يعزب عن قلب أي مكلف، بل نريد وجود القصد من دراسة علم الأصول، ولا يتحصل هذا إلا إذا عرف الطالب قيمة ما يطلب؛ فهو يطلب علم الأصول الذي هو معيار الفقه.

لذا لزم الطالب أن يحدد الهدف من دراسة العلم؛ وهذا التحديد من شأنه أن يوجه بوصلة الطالب في تحصيله لأي علم، وأن تزيد همته علوا وسموا.

ويمكن رد الهدف إلى عدة محددات؛ من أهمها مطمح الطالب في الوظيفة التي يريد سلوكها في مستقبله المهني مثلا، كما يرجع إلى رغبة الطالب في هذا العلم من عدمها؛ فرب طالب ميله إلى علم دون آخر، وإن كنت أميل إلى أن هذا مقبول في التخصص لا في باب المشاركة في أسس العلوم.

¹ رواه الحاكم: 298، وصححه ووافقه الذهبي.

² تفسير الألويسي 45/6.

والمشكلة أن بعض الطلبة لا يدري ما هو هدفه من التحصيل، مما جعل بعضاً منهم يخبط في العلم خبط عشواء لا يخرج منه بطائل؛ فقد يستنزف قدراته العقلية في مسألة أصولية لا طائل من ورائها غير إكلال العقل، وإتعب الجسم، وإهدار الوقت.

2. تأثير الرفقة:

الصاحب صاحب، وفي الحديث أن النبي ﷺ قَالَ: «الرَّجُلُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُجَالِسُ»¹.

وهو في هذا الزمان على دين حزبه أو جماعته أو عشيرته؛ فكثير من الطلبة يتوجه إلى دراسة العلم مسترشداً بتوجيهات جماعته أو أوامر أبناء قريته أو عشيرته وهذا في كثير من الأحيان إجهاز على المواهب وإقبار للقدرات وشل للطاقات، والأصل في الطالب أن يجتهد في الانعتاق من هذه القيود التي تجعله كالميت بين يدي غساله، وقد لحظنا في الآونة الأخيرة انصراف ثلة من الطلبة عن تخصص الفقه والأصول بدعوى مخالفته للسنن وعمل سلف الأمة!، أو بدعوى التجديد والتنوير، والتحرر العقلي من التراث والقيود التقليدية، والقراءات القديمة والاقنيات على فكر الموتى!.

وطريق الشفاء من هذا الداء أن يخلو الطالب بنفسه ويبحث عن مهاراته ورغبته، وألا يمكن أحداً من الحجر على عقله؛ فإنه لا حجر إلا على عديم الأهلية أو ناقصها.

3. افتقار الطالب إلى الأهلية:

افتقار الطالب إلى الأهلية أو انعدام الخلفية الفقهية الشرعية؛ يعد أحد أخطر الأسباب التي أفضت إلى تدهور الدرس الأصولي؛ ذلك أن موارد علم الأصول ترجع إلى ثلاثة: النصوص الشرعية، القواعد اللغوية، القواعد العقلية المنطقية.

¹ رواه أبو داود: 4833، والترمذي: 2378، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً، وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

تدريس أصول الفقه "معوقات وحلول" د. ربيع لعور

فبعض الطلبة وقع ضحية لمنظومة تربوية حصادها في العلوم الإسلامية نزر سير؛ فإذا تولج أبواب الجامعة وأراد طرق هذا العلم ولو برغبة شديدة وجد نفسه فقيرا من وسائل الفهم؛ فحظه من الفقه قليل، وحظه من اللغة أقل من القليل، وهنا النقطة الفارقة؛ فبعض الطلبة الناهين يستدرك نقصه، ويجبر كسره، ويبدل وسعه لتحصيل ما فاته، وأما آخرون فيعادون هذا العلم ويلبسون لأصحابه جلد النمر، والأدهى منه أحيانا أن يُلبس لبوس الدين!؛ فيخرج جهله من دائرة الجهل البسيط إلى دائرة الجهل المركب.

4. طلب النجومية في الأستاذ:

بعض الطلبة يزهو بنفسه، فيعقد قلبه على عقيدة مفادها أنه لا يتأتى له تحصيل العلم إلا بثني الركب أمام فحل من فحول هذا العلم، وهو ما يفضي إلى زهده في شهود المحاضرات إلا ما ألزم به قانونا؛ فإن حضر ألقيته منقبض القلب ضيق الصدر متبرما من كلام الأستاذ؛ كأنها سيق إلى الموت وهو ينظر، وهو في هذا المستوى لا يحتاج إلا إلى مفاتيح العلم، وبالإمكان نوالها على يد أستاذ مقتدر.

السبب الثاني: دور الأستاذ:

دور الأستاذ في إنجاح الدرس الأصولي هو أهم دور على الإطلاق؛ ذلك أنه حلقة الوصل بين الطالب والمقرر الدراسي؛ يقول الإمام الشاطبي: "وقد قالوا: إن العلم كان في صدور الرجال، ثم انتقل إلى الكتب، وصارت مفاتيحه بأيدي الرجال".¹ فالأستاذ الحصيف في مكتبته أن يُنجح الدرس الأصولي أو أن يقلل مفايده، كما أنه قادر على هدمه على بكرة أبيه، ويمكن تعداد أسباب تقهقر الدرس الأصولي من جهة

¹ الموافقات للشاطبي 1/140.

الأستاذ في الأسباب الآتية:

1. غياب الأبوة العلمية:

بعض الأساتذة عديم الهمة، يرى نفسه موظفا يتقاضى مرتبا على عمله، ومن ثمة تراه غليظ الكبد مع الطلاب؛¹ فتحصل جفوة بينه وبين طلبته وهو ما يجعل بينه وبينهم حجابا كثيفا؛ فيقطع حبل الوصل بين الأستاذ وتلميذه، وإن حصل فكبراً على العملية التربوية أربعا.

وأنا لا أقصد هنا الدعوة إلى استرسال الأستاذ في التلطف بالطلبة، بل أدعوا إلى توازنه توازن الأب السوي، الذي يحنو أحيانا ويشتد أحيانا، وهو بين الحنو والشدة يظهر للطلاب حرصه عليه واهتمامه به.

إن الأستاذ الرسالي هو الذي يبحث عن الوسائل بينه وبين الطالب حتى يحمله على الاستفادة منه، ودونك مثالا لما فعله الفقيه والأصولي الشافعي أبو إسحاق الشيرازي مع بعض طلبته؛ قال الإمام الذهبي: " قال خطيب الموصل أبو الفضل: حدثني والدي قال: توجهت من الموصل سنة تسع وخمسين وأربعمائة إلى بغداد، قاصدا للشيخ أبي إسحاق، فلما حضرت عنده بباب المراتب، بالمسجد الذي يدرس فيه رحب بي، وقال: من أين أنت؟ قلت: من الموصل. قال: مرحبا، أنت بلدي. فقلت: يا سيدنا، أنت من فيروزاباد، وأنا من الموصل! فقال: أما جمعنا سفينة نوح؟ وشاهدت من حسن أخلاقه ولطافته وزهده ما حجب إلي لزومه، فصحبته إلى أن توفي ".²

2. سوء التوجيه: الأصل في الأستاذ الحصيف أن يكون كالصائغ الحاذق الذي يميز

¹ انظر مقدمة ابن خلدون، ص 540 فله كلام ممتع في الشدة على المتعلمين وأنها مورثة لكل خلق رذيل.

² انظر: تاريخ الإسلام 383/10.

تدريس أصول الفقه "معوقات وحلول" د. ربيع لعور

بين الذهب والنحاس، يكتشف المواهب، ويستخرج النفائس، فقد يبدو على الطالب نوع تبرم من العلم؛ فيحرص الأستاذ على الرفق بالطالب والأخذ بيده حتى يأخذ بناصية علم الأصول، فإن تعذر ذلك وجهه إلى العلم الذي يناسبه ويوافق مزاجه، وقد روي عن الأصمعي أنه شرع بأخذ العروض عن الخليل بن أحمد؛ فتعذر ذلك عليه، فئس الخليل منه، فسأله عن معصوب الوافر، فقال له: يا أبا سعيد، كيف تقطع قول الشاعر:

إذا لم تستطع شيئاً فدعه ... وجاوزه إلى ما تستطيع

فعلم الأصمعي أن الخليل قد تآذى ببعده عن علم العروض، فلم يعاوده فيه.¹ وبناء عليه؛ فدور الأساتذة المدرسين في الجذع المشترك كبير وخطير في توجيه بعض الطلبة إلى التخصصات التي تناسبهم؛ فمن وجدوا فيه ميلا إلى الأصول شجعوه على التخصص فيه، ومن وجدوا منه خلاف ذلك حُضَّ على التخصص الذي يوافق مزاجه ويلائم قدرته، فإن أساؤوا في ذلك حصل خلل كبير في قابل الأيام.

3. الخلفية مع الطالب:

بعض الأساتذة يتعامل مع الطالب من خلال خلفية مذهبية أو حزبية أو جهوية وهلم جرا؛ فيتصور الطالب ندًا له يحاوره محاوره العلماء، وينظره مناظرة الأكفاء، وهذا ما يستثير الطالب، ويحول دون الأخذ عن أستاذه، وتحقيق بالأستاذ أن يتعامل بحكمة مع الطالب، وأن يعالج أدواءه من طرف خفي، وأن يتسلل إلى عقله بحكمة، وإن وجد في الطالب صلفًا قومًا برفق، وإن وجد مستمسكا برأي، وفيه سعة؛ فعليه أن يتسع صدره للخلاف، ولله درُّ الإمام الأصولي الشافعي الذي حكى عنه تلميذه

1. انظر: نزهة الألباء للأبنازي، ص 92.

يونس بن عبد الأعلى هذا الموقف؛ فقال: " ناظرت الشافعي يوما في مسألة ثم افترقتنا، ولقيني فأخذ بيدي؛ ثم قال لي: يا أبا موسى، ألا يستقيم أن نكون إخوانا؛ وإن لم نتفق في مسألة!"¹.

والذي يعين الأستاذ على هذا الخلق الرفيع، أن يعتبر بحاله في بدايات الطلب؛ فلا جرم أنه ابتلي بأنواع من أدواء زمنه؛ فلما اشتد ساعده في العلم تعافى من مرضه.

ويعجبني كثيرا هذا الموقف للفقهاء المحدث سفيان بن عيينة قرين الإمام مالك في الحجاز، يقول أحمدُ بنُ النَّضْرِ الهَلَالِيّ: "سمعت أبي يقول: كنت في مجلس سفيان بن عيينة فدخل صبي؛ فكأن أهل المجلس تهاونوا به لصغر سنه؛ فقال سفيان: ﴿كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: 94]، ثم قال: يا أبا نصر؛ لو رأيتني ولي عشر سنين، طولي خمسة أشبار، ووجهي كالدينار، وأنا كشعلة نار، ثيابي قصار، وأكمامي صغار، وذيلي بمقدار، ونعلي كأذان الفار، كنت أختلف إلى علماء الأمصار، مثل الزهري وعمرو بن دينار، أجلس بينهم كالمسار؛ محبرتي كالجوزة، وقلمي كاللوزة؛ فإذا دخلت المجلس، قالوا: وسعوا للشيخ الصغير، قال: وتبسم سفيان بن عيينة، وضحك".²

هذا، وقد يبدو بعد هذا السبب عن موضوعنا، ولكنه من خلال واقع الحال وجيه؛ لأن أس التعلم هو الحب؛ فإذا أبغض الطالب أستاذه كره كلامه، وضاع معه علم الأصول الذي نروم النهوض به.

4. القنوط من الطالب:

قد يحرص الأستاذ على درسه، ويجهد في تبليغه وإفهامه، ولكن تعترضه بلادة في

¹ انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر 302/51.

² انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر 72/20.

تدريس أصول الفقه "معوقات وحلول" د. ربيع لعور

بعض الطلبة التي لها أسبابها المعقولة كما ألمعنا إلى جانب منها؛ فيفضي به هذا إلى اليأس من الطالب، والقنوط من نجاحه في فهم ما يلقيه، وقد يتفوه الأستاذ بنوع من اللمز الذي يمزق قلب الطالب، وربما يجهز على مستقبله العلمي.

والحقيقة أن من الطلبة الأكياس من يظهر في بادئ الأمر على خلاف نعت أهل النجاة، فيحتاج إلى ربح من الزمن، لتصل مواهبه، وتتفتق كوامنه.

ومن الطريف أن نجد شاهدا لهذا في سير كبار الأصوليين والفقهاء والمحدثين، ونقصد به ما حصل للإمام الطحاوي مع خاله الإمام المزني.

يقول الحافظ ابن حجر عنه: " كان أولا على مذهب الشافعي؛ ثم تحول إلى مذهب الحنفية لكائنة جرت له مع خاله المزني، وذلك أنه كان يقرأ عليه؛ فمرت مسألة دقيقة، فلم يفهمها أبو جعفر؛ فبالغ المزني في تقريبها له؛ فلم يتفق ذلك فغضب المزني متضجرا فقال: **والله لا جاء منك شيء!**؛ فقام أبو جعفر من عنده، وتحول إلى أبي جعفر بن أبي عمران، وكان قاضي الديار المصرية بعد القاضي بكار؛ فتفقه عنده ولازمه إلى أن صار منه ما صار.

قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي: بلغنا أن أبا جعفر لما صنف مختصره في الفقه قال: **رحم الله أبا إبراهيم - يعني المزني - لو كان حيا لكفر عن يمينه، يعني: الذي حلفه أنه لا يجيء منه شيء**¹.

وعلم الأصول علم عقلي جديد على الطالب؛ فلا يحسن أن نجني عليه بأحكام مسبقة.

1! انظر: لسان الميزان لابن حجر 620/1.

5. توعير العلم على الطالب:

بعض الأساتذة يظن أن أمانة العلم مخاطبة الطلبة بمقفلات العلم، وبلغة رصينة يخاطب بها أمثال الجويني والغزالي وأضرابهما من أساطين علم الأصول؛ فيخرج الطالب منبهرا بوعورة الدرس، مستعظما لكلام المدرس، ولكنه وقتئذ خرج آيسا من تعقل مبادئ الأصول، ناهيك عن ملمة أطراف هذا العلم.

وهذا المسلك لا شك في فساده من جهتين:

الأولى: أنه لا يدل على تمكن الأستاذ بل يدل على عكسه؛ لأن المتمكن حقا، هو الذي يملك القدرة على صياغة الدرس بلغة يفهمها المخاطب، يقول الإمام الشاطبي: " ... إذ من شروطهم في العالم بأي علم اتفق؛ أن يكون عارفا بأصوله وما ينبنى عليه ذلك العلم، قادرا على التعبير عن مقصوده فيه، عارفا بما يلزم عنه، قائما على دفع الشبه الواردة عليه فيه " ¹.

فتأمل إشارتهم إلى قدرة العالم على التعبير عن مقصوده فيه، ولا جرم أن ذلك كائن بلغة يفهمها المخاطب؛ وعلامة ذلك في تراثنا كتابة العلم نظما شعريا، بل أحيانا شعرا غزليا كما في قصيدة غرامي صحيح في علم مصطلح الحديث لابن فرج الأندلسي مثلا.

ومن هنا توجب على الأستاذ أن يتقني الألفاظ المناسبة، والتراكيب المفيدة لإفهام الطالب، ولست أقصد بالإفهام أن يبتذل الأستاذ علمه؛ فيخرج عن قانون العلم إلى الكلام الركيك، والتركيب السخيف؛ فهذا على نقيض الأول؛ حيث يجري الطالب على الأستاذ، ويحمله على الاستهانة بالعلم جملة.

¹ الموافقات للشاطبي 140/1 .

تدريس أصول الفقه "معوقات وحلول" د. ربيع لعور

الثانية: أنه يقطع الطريق على طالب علم الأصول؛ فيكون فتنه له، وقطع سبيل العلم أقبح من قطع الطريق لأخذ المال؛ للتفاوت بين شرف العلم وشرف المال.

والسبب هو مخاطبة الأستاذ الطالب بما لا يعقل، وقد قال عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، إِلَّا كَانَ لِيَعْضِبَهُمْ فِتْنَةً»¹.

ولو أنا عرضنا جُرم الأستاذ في حق الطالب على فقيه؛ فلربما قال: المباشر ضامن وإن لم يتعمد؛ ولكن أين مثل هذا الطالب وأين قيمته إن وجدنا من يَقَوْمُهُ؟!، ودون ذلك خرط القتاد.

إنَّ أسلم طريق في تقديري هو مخاطبة الطالب بالبديهي، ثم الأسهل فالسهل؛ ثم الصعب فالأصعب، وهذا منهج الربانيين، وقد قيل: "الرَّبَّائِيُّ الَّذِي يُرِي النَّاسَ بِصَغَارِ الْعِلْمِ قَبْلَ كِبَارِهِ"².

وقد يرى بعض الأساتذة أن في هذا المسلك استرواحا لوضع طلبة العلم المتهالك وأن فيه إكلالا للعقول؛ لأن في مباشرة العقل بصعاب المسائل ترويضاً له وتنمية لملكته، ويحيب عن هذا التساؤل الإمام ابن خلدون قائلاً: "وقد شاهدنا كثيراً من المعلمين لهذا العهد الذي أدركنا يجهلون طرق التعليم وإفاداته، ويحضرون للمتعلم في أول تعليمه المسائل المقللة من العلم، ويطالبونه بإحضار ذهنه في حلها، ويحسبون ذلك مراناً على التعليم وصواباً فيه، وإذا ألقى عليه الغايات في البدايات وهو حينئذ عاجز عن الفهم والوعي وبعيد عن الاستعداد له كلُّ ذهنه عنها، وحسب ذلك من صعوبة العلم في نفسه، فتكاسل عنه وانحرف عن قبوله وتمادى في هجرانه، وإنما

¹. رواه مسلم في مقدمة صحيحه 11/1.

². رواه البخاري معلقاً في كتاب العلم 24/1.

أتى ذلك من سوء التعليم".¹

6. انخرام التخصص الدقيق:

في بعض الجامعات قد يتصدر لتدريس علم الأصول غير المتخصصين فيه، ولست أقصد أن من لم يتخصص أكاديميا في علم أنه عربيٌّ منه؛ فلا علاقة للعلم بالشهادة؛ فلربما وجدنا طبيبا حاذقا بعلم الأصول؛ ولكن هذا على سبيل الندرة، والناذر لا حكم له، وعلى وزانه نقول: إنه لا ينبغي لمشتغل بالحديث أن يدرس الأصول ولا العكس، لا تنقضا لهذا أو ذاك، وإنما حرصا على أرجح المصالح في العملية التربوية، والله در الإمام السخاوي حين قال: " كما اتفقوا على الرجوع في كل فن إلى أهله، ومن تعاطى تحرير فن غير فنه فهو مُتَعَنٌّ ".²

وإذا كان هذا في شأن العلوم المختلفة؛ فمباحث الأصول على شاكلتها حذو القذة بالقذة؛ فقد نجد من الأساتذة من ينشط إلى تدريس مبحث، وقد يكون من هو أكفؤ منه فيه؛ فشتان بين من بحث موضوعا لسنوات ومن طالعه في ساعات!، وهنا يبرز عمل الإدارة في التقسيم العادل، والنظر السديد فيما يرجع على الطالب بأعظم النفع. على أنه لا بد من تقييد مهم لمفهوم التخصص؛ فلا يجوز أن نقصد بالتخصص خلو الأستاذ من المشاركة في بعض العلوم الشرعية، صحيح أننا قررنا مطلوية التخصص في العلم، وأن المتخصص أقعد من غيره، لكن لا يسوغ أن يتجرد الأستاذ من أسس العلوم الشرعية؛ لأن العلوم رحم تصل بين أصحابها، وعلوم الشريعة تتشابك فيما بينها، وتتعانق في بعض مفاصلها، وانخرام المشاركة من شأنه أن يقلل من نفع المادة التي يُدعى التخصص فيها، ولهذا قالوا: "من لم يشارك فيها لم يكمل في واحد منها".³

¹ مقدمة ابن خلدون، 533.

² فتح المغيث للسخاوي 1/289.

³ انظر: القانون في أحكام العلم والعالم والمعلم لليوسي، 428.

تدريس أصول الفقه "معوقات وحلول" د. ربيع لعور

بل إن الأصوليين - مثلاً - خدموا بعض المباحث اللغوية بما صار فيه اللغويون عالة عليهم كمباحث الدلالات ومعاني الحروف مثلاً، ومن ثمة لزم الأستاذ التسلح بهذه الأدوات حتى تؤتي العملية التعليمية أكلها.

السبب الثالث: المقررات الدراسية:

تمثل المقررات الدراسية الحلقة الثالثة في العملية التربوية، وحقيق بنا أن نُقرّ بوفرة المقررات التي جادت بها قرائح الأساتذة الأفاضل في مضمار التصنيف العلمي الهادف، بيد أن هذه المصنفات لم تخرج في جملتها عن النسق الأصولي القديم؛ غاية ما في الأمر، هو أن أكثرها هذبت فيها العبارات ليقرب على الطالب فهمها، وفيما يلي بيان لبعض مآخذها التي قوّضت الدرس الأصولي:

1. جفاف المادة:

علم أصول الفقه علم يعتمد العقل في فهمه وتوظيفه؛ فلا يأخذ بناصيته إلا من أدمن الطرق وكابد تحصيله على مر السنوات، وهو علم فيه شيء من الجفاف لعدة أسباب؛ منها: كثرة مصطلحاته العلمية وتنوعها والاختلاف في استعمالها؛ حيث نجد للمصطلح الواحد عدة إطلاقات، ومنها سعة مادته العلمية وتشعب الخلاف فيها؛ فما من مسألة أصولية إلا ولها ذبول تتعلق بها، وخلاف في فهمها.

كذلك بُعدها في الجملة عن واقع الأمة المعيش؛ فقليل من يفهمها حتى تخاطبه بها، ولا يخفى أن العلم كاللغة حياته بممارسته، وموته بتنكب استعماله.

والذي ثبت هذا الجفاف هو قلة النصوص الشرعية في بعض مباحثها لغلبة العقل في درسيها، ولهذا لا بد من بعث الحيوية في هذا العلم، وهو ما سنبينه إن شاء الله تعالى في مبحث الحلول.

2. القفز على المراحل:

كان منهج تدريس المصنفات قديماً يتم على مراحل؛ فتدرس المختصرات ثم المتوسطات ثم المطولات؛ فتجد أن الطالب يرتقي من مرحلة إلى أخرى، وفي كل مرحلة يرتشف أصول هذا العلم مع مزيد من التفصيل الذي يتناسب مع مستواه.

فإذا لوينا العنان إلى المقررات الدراسية؛ ألفينا أنها تتعامل مع الطالب بصفته طالباً قد تجاوز المرحلة الأولى في التحصيل، والواقع خلاف ذلك؛ فقد يكون تخصصه في الثانوية علمياً أو تقنياً، وما له حظ من مبادئ الأصول إلا لُعاةً لا تسمن ولا تغني من جوع.

وإذ به يفاجأ بمقررات هي بالنسبة إليه - وحُقَّ له ذلك - أكبر من مستواه؛ ففيها التفرع قبل التأصيل، والتبيين قبل الإجمال، وذكر الخلاف قبل بيان الوفاق؛ وهو ما يفضي إلى تشتت الذهن وبلبلة العقل.

3. فصل الأصول عن الفقه:

لب الأصول هو الفقه؛ لأن عمل الأصولي يرتكز على رد المسائل الفقهية إلى أصول الاستنباط المعتبرة، وعليه؛ يفترض في المقررات الدراسية أن تكون غزيرة في الأمثلة الفقهية، بيد أننا نلاحظ فيها العكس، وهو هو شح الأمثلة، وهذا ما يظهر من عدة نواح:

أ. قلة الأمثلة من القرآن والسنة: وقد يعترض على هذا بوفور الأمثلة في مباحث الأصوليين الكتاب والسنة، ولكن علم الأصول كما لا يخفى؛ علم مركب من أدلة نقلية وأدلة عقلية، وبينهما خط رقيق هو أدق من سمك الورقة؛ فيحتاج إلى أصولي نحري ليجليه ويبرزه؛ ومن أجل هذا انقسم الفقهاء إلى أهل الحديث وأهل الرأي، وما ذلك إلا لخفاء وجه الاستدلال عند أهل الرأي، وبعده عن النص فيما يظهر لمدرسة أهل

تدريس أصول الفقه "معوقات وحلول" د. ربيع لعور

الحديث.

وهو نفس الخطأ الذي يتكرر في مقرراتنا حيث نسهم من حيث ندري أو لا ندري في تثبيت هذه القطيعة القديمة التي تجددت في صورٍ أُخِرَ في عصرنا الحاضر.

ب. تكرر الأمثلة الفقهية: مما ينتقد في مقرراتنا الأصولية تكرر الأمثلة الفقهية؛ فعلى سعة المادة الفقهية إلا أن من الأصوليين من ضاق عطنه؛ فاتخذ جملة من المسائل الفقهية أمثلة للقاعدة الأصولية؛ ثم جاء من بعده فاتخذ تلك الأمثلة كعبة يطاف حولها؛ ففي باب دلالة الأمر نستحضر دائما مثال الصلاة، وفي بيان مفهوم الموافقة نستحضر مثال التأفيف مع الوالدين، وفي التمثيل لمفهوم المخالفة لا يغيب مثال السائمة، وعند ذكر المصلحة المرسله نستحضر جمع المصحف، وعند طرق الاستحسان نمثل بالجهالة عند دخول الحمام، وغيرها من الأمثلة التي لا تحفى على المشتغلين بعلم الأصول.

وهذا من شأنه أن يضيق على الطالب مساحة الفهم؛ في حين أن في تراثنا الفقهي وكتب آيات وأحاديث الأحكام ثروة زاخرة من الأمثلة؛ لكن من ينشط إلى تفعيل النظر إليها؟!، مع العلم أن كثيرا من الدراسات المعاصرة اتجهت إلى هذا المنحى، وهو بيان القواعد الأصولية وما تفرع عنها من الأمثلة الفقهية، ولكن من يستفيد من هذه المادة ومن يُفَعِّلُهَا؟!.

ج. وعورة الأمثلة: الأصل في المثال أن يكون سهلا للتعلل؛ فلا تكلف الطالب جهدين؛ أحدهما لفهم المثال، والثاني للتمثيل به على القاعدة الأصولية، وخاصة في بدايات الطلب، ومن ذلك التمثيل بمسائل العبيد والإماء التي لا يتصور الطالب معانيها، ومثله أنموذج قياس النبيذ على الخمر؛ فيحتاج الطالب إلى فهم معنى النبيذ وأنواعه، وتحقيق المناط في النبيذ المحرم؛ لينتهي أخيرا إلى قياسه على المسكر، ولو أنا

• معهد العلوم الإسلامية جامعة الوادي •

وجهنه مباشرة إلى قياس المخدرات على الخمر لكان أيسر وأنفع.

4. العناية بالأصول التي لا ينبنى عليها عمل أو لا تثمر كبير عمل:

علم أصول الفقه مادته مسائل الفقه، وهي فروع عملية محل تكليف من الشارع، فأقحام المسائل التي لا ينبنى عليها عمل في هذا العلم من أهم أسباب تهقير الدرس الأصولي، وهو ما حدا بجمع من الأصوليين إلى ضرورة تعرية هذا العلم من هذه المسائل؛ ويأتي على رأسهم الإمام الشاطبي حيث يقول: "كل مسألة مرسومة في أصول الفقه لا ينبنى عليها فروع فقهية، أو آداب شرعية، أو لا تكون عوناً في ذلك؛ فوضعها في أصول الفقه عارية".¹

ومن جنس هذا، إقحام مباحث لا صلة لها بأصول الفقه بل هي من صميم علم الكلام، كمسألة التحسين والتقبيح العقليين التي أخذت حيزاً مهماً من كتب الأصوليين، واستنفذت قواهم في الأخذ والرد، والاحتجاج والاعتراض، ومع هذا فلا كبير طائل من ورائها؛ لأن غاية ما تثمره بعض الفروع: كوجوب الشكر؛ واجب بالسمع أو العقل،² أو بعض الأصول: كالأحكام قبل ورود النص على الحظر أو الإباحة،³ وعلى كل الأحوال؛ فإن ما يتفرع عنها مما يقضي فيها الله سُبحانه وتعالى يوم يقوم الأشهاد!.

ومكمن الخلل في حشو أصول الفقه بهذه المباحث الكلامية أو غيرها هو أن الأصوليين في أطوار معينة من توسع العلوم؛ شغفوا بعلم الكلام فمزجوه بعلم

¹ الموافقات للشاطبي 37/1.

² انظر: الإحكام للآمدي 87/1، نفائس الأصول للقرافي 384/1، المسودة لآل تيمية، 173، البحر المحيط للزركشي

210/1، مجموع الفتاوى لابن تيمية 8 / 428.

³ انظر: المسودة لآل تيمية، ص 173.

تدريس أصول الفقه "معوقات وحلول" د. ربيع لعور

الأصول، وفي هذا الصدد يقول الإمام الغزالي: "وإنما أكثر فيه المتكلمون من الأصوليين لغلبة الكلام على طبائعهم؛ فحملهم حب صناعتهم على خلطه بهذه الصنعة، كما حمل حب اللغة والنحو بعض الأصوليين على مزج جملة من النحو بالأصول؛ فذكروا فيه من معاني الحروف ومعاني الإعراب جملا هي من علم النحو خاصة".¹

كما أن فريقا من الأصوليين اهتبلوا بكل شيء أثمر فروعا فقهية ولو من طرف خفي، وهذا محل نظر؛ لأنه يستلزم البحث في كل ما تولد عنه ما هو من جنس الفقه، وهو ما انتقده الشاطبي؛ فقال: "والذي يوضح ذلك أن هذا العلم لم يختص بإضافته إلى الفقه إلا لكونه مفيدا له، ومحققا للاجتهاد فيه، فإذا لم يفد ذلك؛ فليس بأصل له، ولا يلزم على هذا أن يكون كل ما انبنى عليه فرع فقهية من جملة أصول الفقه، وإلا أدى ذلك إلى أن يكون سائر العلوم من أصول الفقه؛ كعلم النحو، واللغة، والاشتقاق، والتصريف، والمعاني، والبيان، والعدد، والمساحة، والحديث، وغير ذلك من العلوم التي يتوقف عليها تحقيق الفقه، وينبني عليها من مسائله، وليس كذلك؛ فليس كل ما يفتقر إليه الفقه يعد من أصوله، وإنما اللازم أن كل أصل يضاف إلى الفقه لا ينبني عليه فقه؛ فليس بأصل له".²

وجريا على ما أصله الشاطبي يمكننا أن نقرر بأن دراسة المباحث المنطقية في المراحل الأولى من شأنه أن يسهم في تعويق تدريس أصول الفقه؛ لأنه بعيد الصلة عن هذا العلم ابتداءً، وقد اعتذر الإمام الغزالي لنفسه عن إدراجه لهذه المباحث المنطقية في المستصفي بالإلْف؛ فقال: "وبعد أن عرفناك إسرارهم في هذا الخلط؛ فإننا لا نرى أن

¹ المستصفي للغزالي، ص 9.

² الموافقات للشاطبي 37/1.

نخلي هذا المجموع عن شيء منه؛ لأن الفطام عن المؤلف شديد، والنفوس عن الغريب نافرة".¹

أما بعد هذه المرحلة فلا بد لطالب علم الأصول من دراسته؛ لأن جل الأصوليين استعملوه وأودعوه في مصنفاتهم.²

5. إقحام مباحث قليلة النفع:

معلوم أن الأصوليين انقسموا إلى فريقين؛ وهم المتكلمون والفقهاء، ولكل فريق مزايا ونقائص؛ ونظرا لرغبة الكثيرين في المزاوجة بين المدرستين حصل لبس وتشوش في التصور على عقول الطلبة المبتدئين، فأحيانا نجد أنفسنا نحشو ذهن الطالب بما يبصُّ بنفع يسير، وسأضرب لهذا بمثال من مبحث الدلالات عند الحنفية؛ وهو تقسيمهم لواضح الدلالة وخفي الدلالة، ولو أننا انتجعنا مذهب الجمهور في تقسيمهم الثلاثي: النص، الظاهر، المجمل؛ لكان أمكن للفهم وأيسر للاستيعاب، وأحسن من جهة التطبيق.

6. إقحام مباحث يعسر فهمها:

أصول الفقه علم عقلي؛ لا يقوى عليه إلا ذوو العقول الذكية، وفيه مباحث يعسر فهمها لإيغالها في الدقة، ومن ذلك بعض مباحث العلة ومسالكها وقوادحها؛ فلا يتردد أستاذ زاول التعليم أن قدرة الطلبة في استيعاب بعض هذه الموضوعات متعذرة ولو أرادوا، بل إن بعض الأساتيد أنفسهم يستشعر ضيق المناورة في الدرس؛ لأنه لا يملك مثالا غير ما هو مسطور في الكتب، ولو أراد غيره لكان مجازفا، ولنعتبر في هذا بمسألة أنواع المناسب؛ فإن كثيرين يدندنون حول نفس الأمثلة القديمة ولا يقوون

¹ المستصفي للغزالي، ص 9.

² انظر: آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (1/4).

تدريس أصول الفقه "معوقات وحلول" د. ربيع لعور

على غيرها، ولذا تعين إعادة النظر في تدريس بعض هذه المباحث، وضرورة إرجائها إلى مستويات أعلى.

المبحث الثاني : حلول معوقات تدريس أصول الفقه

من خلال ما أسلفته أمكننا حصر جملة من المعوقات التي أفضت إلى تدهور الدرس الأصولي، وبتفحص هذه المعوقات يمكن تلمس حلول هذا الداء؛ لأن الدواء من جنس ضده، ولكنني سأحصر هذه الحلول في بعض النقاط، التي أراها أعمدة للنهوض بصرح الدرس الأصولي من كبوته.

1. التعميم قبل التخصص:

علم الأصول واسع المباحث، والتدقيق في مسأله مع كثرتها من شأنه أن يعوق الطريق على طالب العلم، ناهيك عن قفزه بالطالب إلى مرحلة هو دونها بمفاوز، مما يفضي إلى مظاهر أخلاقية سلبية كالتعالم والظاهرية الجامحة أو الجرأة على العلماء بدعوى التحقيق العلمي، أو على النقيض نجده يرتكس في باطنية طاغية تلغى من خلالها دلالة النصوص بدعوى مراعاة المصالح والمفاسد وإعمال المقاصد، وهلم جرا.

من أجل هذا ينبغي حصر الدراسة في أصول علم الأصول؛ ولا يتأتى لنا هذا الهدف إلا بدراسة مختصر لطيف في هذا العلم، كما هو منهج علمائنا الأقدمين، ولعل متن الورقات للإمام الجويني والأنظيم التي سبكته شعرا أحسن مادة في هذا الصدد، ولا بأس أن نستفيد من بعض المختصرات المعاصرة، لسهولة ألفاظها وحسن ترتيبها وجمال تبويبها، ولعل كتاب مبادئ الأصول لإمام الدعوة الإصلاحية عبد الحميد بن باديس من المختصرات المرشحة لأن تكون مادة تقييدية لبناء أصولي الغد.

ووفقا لهذا نؤكد على ضرورة إرجاء المباحث التخصصية إلى مرحلة ثانية، كالسنة

الثالثة ومرحلة الماجستير، وأرى ضرورة التركيز على أصول المذهب المالكي؛ لأنه بمثابة رأس المال لجمهور الطلبة الجزائريين، وأن يعنى بمذهب الجمهور على سبيل التبع وبمذهب الحنفية على سبيل الإشارة.

إن بعض الفضلاء قد يستهجن هذا الرأي؛ لكنني أراه الحل الأمثل لواقع التعليم في نظام الدراسة الحالي الذي قلصت فيه السنوات، فإن نحن صددنا عن هذا الأسلوب؛ فسنحمل الطالب ما لا يقوى على استحضاره فضلا عن تفهمه، وواقع كثير من الطلبة دليل على ما أقول.

2. التركيز على التمثيل:

كلما كثرت شواهد القاعدة الأصولية ازدادت وضوحا في ذهن الطالب، ولذا توجب علينا الاستفادة من الدراسات المعاصرة التي عنيت بالفروع الفقهية المخرجة على قواعدها الأصولية، وذلك بتخصيص ساعات التطبيق لدراستها وحسن النظر فيها، وهذا من شأنه إشعار الطالب بقيمة ما يدرس، كما أنه يكسبه الملكة الأصولية والفقهية، وينبغي أن نصدّف عن الأمثلة النادرة والبعيدة عن الواقع، بل نحرص على أن تكون الأمثلة واقعية، لا سيما ما تعلق منها بالنوازل الفقهية والوقائع العصرية، على أن تكون في المرتبة الثانية؛ لأن التلقين الصحيح للعلوم يستلزم أن نمثل بالمثال البديهي ثم الأسهل فالسهل ثم الصعب فالأصعب.

3. استخدام المشجرات:

يحسن استخدام وسائل أكثر فاعلية في التعليم، ومن هذا استخدام المشجرات ونحوها في بيان هيكل العلم وما تفرع عنه، وهذا أدعى إلى تصور أصول الفقه الذي هو البوابة للولوج إلى فهمه.

تدريس أصول الفقه "معوقات وحلول" د. ربيع لعور

4. تجريد المقررات من المباحث الدخيلة:

تقدم معنا أن الأصوليين تكلفوا إدخال مباحث إلى علم الأصول؛ وهذا السلوك لا مناص من التعامل معه لمن أراد حذق الأصول؛ على أن يكون هذا في مرحلة ثانية أو ثالثة، أما في المرحلة الأولى فمن شأنه أن يعرقل جهد الطالب في تصور المادة، وبهذا السلوك نتلافى معاطب يقف عندها كثير من الطلبة الذين راحوا ضحية تقاعسنا عن هذا السلوك الجريء؛ الذي من شأنه إنقاذ الأنجاب من براثن أول السقوط الذي يبعث اليأس في قلوبهم من استيعاب المادة.

5. المؤلفات المشتركة المتدرجة من مرحلة إلى أخرى:

لا نكون مغالين إذا ادعينا أن الجامعة الجزائرية تزخر بنخبة متميزة سجلت حضورها الدولي في علم الأصول؛ ونحن في عصر المؤسسات والتكتلات، فلم لا نسعى إلى جمع جهود الأساتذة في مصنف مفرد يستوعب مقتضيات المرحلة، وهذا من شأنه أن يجنبنا كثيرا من المعاطب التي تعترض الدرس الأصولي، كما أنه سيسهم في توحيد الذوق العام للمهتمين بهذا العلم.

6. تفعيل دور مسجد الجامعة:

لا تخلو الجامعات الجزائرية من مساجد ومصليات، فلو فُعل دوره من خلال إقامة دروس علمية راتبية تعنى بتدريس العلوم الشرعية على اختلاف موادها، مع العناية بكتب المتقدمين وخاصة المختصرة منها لكان سنة حسنة ثمرتها طيبة.

ولن تكون جامعاتنا بدعا في هذا العمل، بل هو صنيع كبرى الجامعات الشرعية في العالم الإسلامي، كما هو مشاهد في مضيقة الإمام العدوي بجوار الأزهر الشريف أو التنسيق الحاصل بين الجامعة الإسلامية والمسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة.

وإنجاحاً للعملية لا بد من تسخير النقل الجامعي، على أن تكون هذه الدروس في غير أوقات دوام الجامعة حتى لا تكون الحلقة العلمية ضربةً للتكوين الجامعي بل سندا مكملا لها؛ فنكون بذلك قد جمعنا بين الحسنتين، المعاصرة والأصالة، ولم لا تبث هذه الدروس عبر صفحات التواصل الاجتماعي والمواقع الرسمية للجامعات والكليات أو عبر قناة فضائية، وكل هذا يسير بتيسير الله تعالى ثم بهمة القائمين على الجامعات إداريين وأساتذة، ونكون بذلك قد أسهمنا إيجاباً في تحقيق مشروع المرجعية الدينية الذي ينادي به الأوفياء من أبناء هذا الوطن.

7. الدورات العلمية القصيرة:

نحن في عصر السرعة، ومنهج الدورات العلمية القصيرة يتناسب مع واقعنا المعاصر، ونستطيع تفعيل هذا الأسلوب في الإجازات الفصلية أو السنوية، والهدف منه هو تقريب علم الأصول من خلال دراسة مختصرات فيه، حيث نتناول أكثر من كتاب بأساليب متنوعة؛ فيتحصل لنا ترسيخ أصول علم الأصول في ذهن الطالب؛ وفقاً لقاعدة: ما تكرر تقرر، كما أنه أبعد للسامة من الطالب حيث إنه يجدد دماء العلم فيه بدراسة أكثر من مختصر.

وحتى نحمل الطلبة على شهود هذه الدورات يُحَفِّزُ المجدون منهم بجوائز تشجيعية، كما يثاب المواظبون على حضورها بنقاط ضمن التقويم المستمر، ولا ينبغي أن نتكبر عن مثل هذه الأساليب بسبب عزوف فريق من الطلبة عنها؛ فأمثال هؤلاء لا يستهدفون بمثل ما ذكرنا؛ لأن الذي يحمل على ما يكره، سيكون ضرر وجوده أكثر من نفعه، بل نستهدف فئة الطلبة الناهين الذي لهم استعدادات فطرية، ومؤهلات عقلية؛ لنشكل منهم بإذن الله طليعة حملة عرش علم الأصول في الجزائر، ولم لا في العالم الإسلامي أجمع؟!.

تدريس أصول الفقه "معوقات وحلول" د. ربيع لعور

8. إسناد تدريس المباحث للمتخصصين فيها:

لا ينبغي التعويل دائما على نجومية الأستاذ أو شمولية معرفته، بل ينبغي تصيد المواهب المتخصصة في المباحث التي يتم تدريسها، وبخاصة في سنوات التخصص، حيث تحرص الإدارة على إسناد المواد المقررة إلى الأساتذة الذين لهم بحوث أكاديمية في الموضوعات التي يراد درسها، حتى يكون النفع أتم للطلبة، وقد تجد في النهر ما لا تجده في البحر، وقديما قال الإمام المتفنن أبو عبيد القاسم بن سلام: "ما ناظرت قط رجلا متفنا في العلوم إلا غلبته، ولا ناظرني رجل ذو فن واحد من العلم إلا غلبني فيه".¹

ونكتته ما أشدنا به، وهو وجود التخصص الدقيق.

9. انتقاء الطلبة:

علينا أن نتخب لكل علم طلبته؛ وألا يحملنا علو معدل الطالب على توجيهه إلى تخصص يضيق به ذرعا؛ بل لا بد من مراعاة رغبة الطالب، وإذا ألقينا طلبة أنجبا ينبغي اقتناص مواهبهم وحسن توجيههم لحمل مشعل العلم.

10. الجمع بين الامتحان الكتابي والشفهي:

تعتمد بعض الجامعات هذا الأسلوب وعلى رأسهم جامعة الأزهر الشريف، حيث يحقق من خلال هذا المسلك عدة مصالح علمية؛ أولها: غلق الطريق أمام الغششة الذين يصعدون على ظهور الأكياس من الطلبة، ولربما تقلد بعضهم وظيفة الأستاذية بعدها؛ فآتم جنائته على أجيال قادمة.

والثاني: أنه مطية إلى تصيد المواهب التي يمكن العناية بها عناية خاصة.

والثالث: تكوين معلم الغد؛ بأن نمي فيه الشجاعة الأدبية في تقرير الحقيقة العلمية.

وهذا، إن تعذر نوعا ما في المحاضرات؛ فيمكن تفعيله في ساعات التطبيق.

¹. انظر: جامع بيان العلم لابن عبد البر 257/1.

11. إعطاء مبادئ العلم في مرحلة ما قبل الجامعة:

حتى تتلافى مخاطر العلو المفاجئ بالطلبة في سماء العلم، والذي قد يترتب عليه سقوط قاتل؛ ينبغي تفعيل دور المؤسسات التربوية في هذا الصدد، وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية الوطنية، وإبلاغها نوع المشاكل التي تكتنف العملية التربوية في الجامعة، ومن خلال هذا تتخذ التدابير اللازمة.

ومن ذلك تقرير بعض المبادئ في علم الأصول في الأطوار التعليمية لا سيما منها الطور الثانوي؛ فنستدر من هذا وجود لبنة علمية يمكن للأستاذ أن يبنى عليها درسه الأصولي، أما فشو الأمية العلمية بهذا التخصص، فمن شأنه إفشال عمل الأستاذ وإحباط جهوده.

12. العناية بتراجم مختصرة لعلماء الأصول والفقهاء:

علم الأصول علمي عقلي بحث فيه نوع جفاف، ونحتاج إلى ترطيه بمواد تجعل الطالب أكثر تهيؤاً لتلقيه، ومن هذا توظيف تراجم الأصوليين؛ فهي بحق من أنجع الأساليب؛ لأنها ربطت للعلم بالعمل، وربطت للدرس بالأخلاق والسلوك، كما أنها تشحن الطالب، وتعلي همته في الاصطبار على تحصيل العلم، وإليك شهادة الإمام ابن الجوزي حيث قال: "رأيت الاشتغال بالفقهاء وسماع الحديث لا يكاد يكفي في صلاح القلب؛ إلا أن يمزج بالرقائق، والنظر في سير السلف الصالحين.

فأما مجرد العلم بالحلل والحرام، فليس له كبير عمل في رقة القلب؛ وإنما ترق القلوب بذكر رقائق الأحاديث، وأخبار السلف الصالحين؛ لأنهم تناولوا مقصود النقل، وخرجوا عن صور الأفعال المأمور بها إلى ذوق معانيها والمراد بها.

وما أخبرتك بهذا إلا بعد معالجة وذوق؛ لأني وجدت جمهور المحدثين وطلاب

تدريس أصول الفقه "معوقات وحلول" د. ربيع لعور

الحديث همّة أحدهم في الحديث العالي، وتكثير الأجزاء، وجههور الفقهاء في علوم
الجدل، وما يغالب به الخصم، وكيف يرق القلب مع هذه الأشياء؟!¹
وقبله قال الإمام الأوزاعي: "إن معاني المسائل تحدث قسوة في القلوب وغفلة
وإعجاباً".²

13. مدونة للأسئلة والأجوبة النموذجية:

مع تطاول السنوات لا نملك بين أيدينا مدونة للأسئلة والأجوبة في هذا العلم بله
في غيره من العلوم، وهذا الأسلوب نجد ما هو على شاكلته في كثير من العلوم
وبخاصة في امتحانات البكالوريا، ولكننا نعدمه في العلوم الشرعية، ومثل هذا
المصنف يفيد الطالب وحتى الأستاذ سيما حديث العهد بالتدريس.

أما الطالب فهو موجه له إلى تفهم لب العلم والابتعاد عن الحشو، ومفيد له في
تعلم المنهج الصحيح في الجواب، وللأسف أننا نجد بعض الأساتذة لا يملك مسودة
لأسئلته، رغم أنه أذبل زهرة شبابه في التعليم الجامعي.

وختاماً؛ فهذه جملة من الحلول التي إخالها نافعة في النهوض بهذا العلم؛ لعلّي أكون
مبالغا في بعضها، وحالما في بعضها، ومجازفا في أخرى، ولكن هذا ما اعتلج في القلب
ونطق به القلم؛ فلعله يجد آذانا واعية تثمنه وتسدده، وتبعثه من فضاء الأوراق
والخيال إلى عالم الحقيقة والمثال.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

¹. انظر: صيد الخاطر لابن الجوزي، ص 229.

². انظر: شعب الإيمان للبيهقي (3/324).

الخاتمة

حاولت من خلال هذه المقالة أن أقف على تحليل دقيق لظاهرة ضعف التحصيل الأصولي لدى طلابنا في الجامعات؛ حيث تلمست المعوقات من خلال الدواليب الثلاثة للعملية التربوية وهي: الطالب، الأستاذ، المقررات الدراسية.

أما الطالب؛ فأبرزت دخول الخلل منه من الجهات الآتية: غياب النية، تأثير الرفقة، الافتقار إلى الخلفية الشرعية، طلب النجومية في الأستاذ.

وأما الأستاذ فتولج النقص من ناحيته من خلال الآتي: غياب الأبوة العلمية، سوء التوجيه، الخلفية مع الطالب، القنوط من الطالب، تويعر العلم على الطالب، انخرام التخصص الدقيق.

ثم رصدت سببية المقررات في تعويق الدرس الأصولي؛ وأجملتها في: جفاف المادة، القفز على المراحل، فصل الأصول عن الفقه، العناية بالأصول التي لا يبنى عليها عمل، إقحام مباحث قليلة النفع، دراسة مباحث يتعسر فهمها.

ثم انتهيت في الأخير إلى توصيف الحلول الناجعة، وركزت على ما يأتي: التعميم قبل التخصص، التركيز على التمثيل الفقهي، استخدام المشجرات، تجريد المقررات من المباحث الدخيلة، تصنيف مقررات مشتركة تناسب المراحل التعليمية يشرف عليها نخبة من كبار الأساتذة في الوطن، تفعيل دور مساجد الجامعات في تدريس المتون العلمية، الدورات العلمية القصيرة، الجمع بين الامتحان الكتابي والشفهي، ضرورة تلقين مبادئ الأصول في الأطوار التعليمية قبل الجامعة، العناية بتراجم الأصوليين والفقهاء، تصنيف مدونة للأسئلة والأجوبة الأصولية.

هذه زبدة مقالتي وخلاصة تجربتي؛ فإن أصبت فيها فمن الله وحده لا شريك له،

تدريس أصول الفقه "معوقات وحلول" د. ربيع لعور

وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان، وصل اللهم وسلم وبارك على نبينا محمد
ﷺ

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
- آداب البحث والمناظرة: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي الموريتاني (ت 1393 هـ)، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، دط، دت.
- الإحكام في أصول الأحكام: أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأمدي (ت: 631 هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، بيروت - دمشق: المكتب الإسلامي، دط.
- البحر المحيط في أصول الفقه: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: 794 هـ)، دار الكتبي، ط 1، 1414 هـ - 1994 م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: 748 هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط 1: 2003 م
- تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: 571 هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 1415 هـ - 1995 م
- جامع بيان العلم لابن عبد البر: ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي (ت 463 هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمري. بيروت، دار ابن حزم، ط 1، 1424 هـ. 2003 م.
- حاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح على شرح تنقيح الفصول في الأصول لشهاب الدين القرافي (ت 684 هـ): محمد الطاهر بن عاشور (ت: 1393 هـ)، تونس، مطبعة النهضة، الطبعة 1، 1341 هـ

• معهد العلوم الإسلامية جامعة الوادي •

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي (ت: 1270هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1415 هـ
- سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت: 275هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، د، ط.
- سنن الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سؤرة الترمذي (ت: 279هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط: 1998 م.
- شعب الإيمان: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الحُشْرُو جردي الخراساني البيهقي (ت: 458هـ)، تحقيق: عبد العلي حامد، الرياض: مكتبة الرشد، ط 1: 1423 هـ - 2003 م.
- صحيح البخاري أو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422 هـ.
- صحيح مسلم أو المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د، ط.
- صيد الخاطر: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: 597هـ)، بعناية: حسن المساحي سويدان، دمشق، دار القلم، ط 1: 1425 هـ - 2004 م
- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، تحقيق: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: 902هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مصر: مكتبة السنة، الطبعة الأولى، 1424 هـ / 2003 م.
- القانون في أحكام العلم والعالم والمتعلم: اليوسي أبو المواهب، ت: حميد حماني، الرباط، ط: 1419 هـ - 1998 م
- لسان الميزان: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط 1، 2002 م

تدريس أصول الفقه "معوقات وحلول" د. ربيع لعور

- مجموع الفتاوى: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: 728هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، المدينة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط: 1416هـ/1995م
- المستدرک علی الصحیحین: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: 405هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1: 1411 هـ - 1990 م.
- المستصفي: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: 505هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1: 1413 هـ - 1993 م
- المسودة في أصول الفقه: آل تيمية " مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: 652هـ) ، عبد الحليم بن تيمية (ت: 682هـ) ، أحمد بن تيمية (728هـ) " ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، د، ط.
- مقدمة ابن خلدون: ابن خلدون أبو زيد ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي الإشبيلي التونسي (ت: 808هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د، ط.
- الموافقات: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت: 790هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط 1: 1417هـ، 1997م.
- نحو منهج جديد لدراسة علم أصول الفقه: محمد الدسوقي، مجلة إسلامية المعرفة، المجلد 1، عدد: 3، سنة 1995 (111 - 148).
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري (ت: 577هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الزرقاء - الأردن، مكتبة المنار، ط 3، 1405 هـ - 1985 م
- نفائس الأصول في شرح المحصول: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت 684هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط 1، 1416 هـ - 1995 م.

Teaching the fundamentals of jurisprudence (Ussûl Al-Fiqh) - Constraints and Solutions -

Dr. Rabie Laouar

Emir Abdelkader University of Islamic Sciences- Constantine, Algeria
rabiehb@hotmail.com

Abstract:

The article is an attempt to analyze the phenomenon of the decline in the assimilation of the fundamentals of jurisprudence (Ussûl Al-Fiqh); it is due to three reasons: the student; the teacher, the educational courses; and then I mentioned the solutions, namely: generalization before specialization, focus on idiosyncratic representation, the use of detailed charts, the removal of courses from external topics, the formation of joint courses appropriate The educational stages are supervised by senior professors in the country, developing role of the university mosque in teaching scientific texts, short scientific courses, combining written and oral exams, the need to teach principles of jurisprudence (Ussûl Al-Fiqh) before the university, caring for the lives of Ulams of Al-Fiqh and its fundamentals (Ussûl); writing a book of questions and answers to the article.

Key words: Principles of jurisprudence (Ussûl Al-Fiqh); Pheasant; Courses; The fundamental (Ussûl) lesson

Received: 02/03/2020 □ Accepted: 05/05/2020 □ Published: 01/06/2020

تدریس أصول الفقه "معوقات وحلول" د. ربیع لعور